الاتحاد الأوروبي يستدعي المبعوث الروسي: لن نعترف بالضم

برلين: نأخذ التهديد النووي الروسي على محمل الجد

لافروف: ضم المناطق الأوكرانية يؤمن حقوق سكانها ويحميهم

كوريا الشمالية تدعم ضم روسيا لأجزاء من أوكرانيا

سلاح نووي

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف

عواصم - «وكالات»:على الرغم من تأكيد الكرملين بوقت سابق أمس أنه لن ينجر إلى مبالغات الغرب بشأن استخدام السلاح النووي، أكدت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بيربوك، ضرورة أخذ التهديد الروسي على محمل الجد، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن المجتمع الدولي أوضح أن مثل هذا التهديد لن يخيفه.

وقالت خلال زيارة إلى وارسو أمس الثلاثاء «هذه ليست المرة الأولى التي يلجأ فيها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى مثل هذه التهديدات».

كما أكدت أن تلك التصريحات غير مسؤولة لكن يجب أخذها في الوقت عينه على محمل الجد».

واستدركت «قائلة لكنها أيضا محاولة لابتزازنا، كما تعلمنا من أكثر من مئتي يوم من هذه الحرب العدوانية الوحشية».

أتت تلك التصريحات، بعد ساعات على تأكيد المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف أنه لا يريد المشاركة في الأحاديث النووية التي يطلقها الغرب.

وقال في مؤتمر صحافي عبر الهاتف، إن «وسائل الإعلام الغربية والساسة الغربيين ورؤساء الدول منخرطون في الكثير من... الحديث النووي في الوقت الحالي، لكننا لا نريد المشاركة فيه حاليا»، بحسب ما نقلت رويترز.

يشار إلى أن حلف شمال الأطلسي كان حذر أعضاءه من أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيجري تجربة نووية على حدود أوكرانيا، بحسب ما أفادت أمس الاثنين صحيفة تايمز البريطانية، مضيفة أن موسكو نقلت قطارا يعتقد أنه مرتبط بوحدة في وزارة الدفاع مسؤولة عن ذخائر نووية.

وكان بوتين أعلن 21 سبتمبر أيلول أول تعبئة لجنود الاحتياط في البلاد منذ الحرب العالمية الثانية لنشر المزيد من القوات في ساحات المعارك في أوكرانيا، محذرا الغرب من أنه لم يكن يخادع عندما ألمح إلى أنه جاهز لاستخدام أسلحة نووية للدفاع عن أمن الأراضي الروسية، ما أشعل في حينه موجة تحذيرات لا تزال مستمرة.

لاسيما أن روسيا تعتبر أكبر قوة نووية في العالم استنادا إلى عدد الرؤوس الحربية النووية التي تملكها، إذ إن لديها 5977 رأسا حربيا بينما تمتلك الولايات المتحدة 5428 وفقا لاتحاد العلماء الأميركيين.

من جهة أخرى أعلن الجهاز الدبلوماسي للاتحاد الأوروبي، أمس الثلاثاء، إن التكتل استدعى المبعوث الروسي لديه لإدانة ورفض «ضم موسكو غير القانوني» لمناطق دونيتسك وخيرسون ولوغانسك وزابوريجيا الأوكرانية.

وقال الاتحاد الأوروبي إنه حث موسكو على العدول عن «إجراءاتها غير القانونية» وسحب جميع قواتها دون قيد أو شرط من كامل أراضي أوكرانيا خلال اجتماع أمس الأول الاثنين مع القائم بالأعمال الروسي كيريل لوجفينوف.

كما جاء في بيان للتكتل «الاتحاد الأوروبي لم ولن يعترف قط بهذا الضم غير القانوني من جانب روسيا». هذه القرارات الصادرة عن روسيا باطلة ولاغية ولا يترتب عليها أي أثر قانوني على الإطلاق».

من جانبه صوت مجلس الاتحاد الروسي (الغرفة العليا بالبرلمان)، أمس الثلاثاء، لصالح ضم المناطق الأوكرانية الأربع (لوغانسك ودونيتسك شرقا، بالإضافة إلى زابوريجيا وخيرسون جنوبا) إلى روسيا.

ففي جلسة نيابية أمس، صادق المجلس بالإجماع على تشريع لضم تلك المناطق، بعد تصويت مماثل في مجلس الدوما (مجلس النواب الروسي)، أمس الأول الاثنين.

فيما شدد وزير الخارجية سيرغي لافروف خلال الجلسة، على أن هذا القرار يضمن حقوق السكان في تلك المناطق ويؤمن حمايتهم، مؤكدا أن هؤلاء لا يريدون البقاء تحت حكم النظام الأوكراني.

كما حمل الغرب المسؤولية في دفع كييف لعدم الالتزام باتفاقيات مينسك. وأكد أن للشعوب الحق بتقرير مصيرها حسب ميثاق الأمم المتحدة.

فيما أوضح رئيس لجنة الشؤون الدولية في المجلس، أن المرحلة الانتقالية لعملية الانضمام ستمتد حتى 2026.

كما أكد أن اللغة والثقافة والتاريخ تربط روسيا مع المناطق الأربع، بحسب ما نقل شاهد عيان.

يشار إلى أن الخطوة اللاحقة تفترض أن تعود وثائق الضم هذه إلى الكرملين من أجل التوقيع النهائي من قبل الرئيس فلاديمير بوتين لإكمال عملية الضم رسميا، لتلك البلدات التي تمثل حوالي 18% من الأراضي الأوكرانية المعترف بها دوليا.

وكان بوتين أعلن في 30 سبتمبر في احتفال حاشد بالساحة الحمراء في موسكو، قرار الضم، ووقع ممثلو تلك المناطق على المراسيم، على وقع التصفيق الحار.

إلا أن تلك الخطوة أثارت انتقادات عارمة، وتأكيدات دولية بأن هذا القرار لن يغير شيئا على الصعيد الدولي، لاسيما أنه لاغ ويعارض القوانين الدولية، لاسيما أن الاستفتاءات التي أجريت في تلك المناطق جرت تحت «ضغط الاحتلال الروسي».

كما أثارت تلك الخطوة تساؤلات عدة، خصوصا مع مواجهة القوات الروسية واجهت ضربة قاسية قبل يومين، بخسارتها بلدة ليمان المهمة في دونيتسك، كما تراجعت قليلاً أيضا في بعض المواقع بخيرسون.

ويسيطر الروس حالياً على 72% من مدينة زابوريجيا، بحسب ما أكد معهد دراسات الحرب (آي إس دبليو) الأميركي، فيما تقع نحو 80 بالمئة من أراضي خيرسون وعاصمتها التي تحمل الاسم نفسه تحت القبضة الروسية، مع تراجع طفيف حصل خلال الفترة الماضية.

من جهة أخرى أكدت وزارة الخارجية الكورية الشمالية ، أمس الثلاثاء دعم « بيونج يانج» لضم روسيا المعلن لأجزاء من أوكرانيا ، متهمة الولايات المتحدة بتطبيق معايير مزدوجة في التدخل في شؤون الدول الأخرى.

وقال المدير العام للمنظمات الدولية في وزارة الخارجية جو تشول سو - في بيان صحفي إن الاستفتاءات في دونيتسك ولوجانسك وإقليم خيرسون وزابوروجي ، أجريت بشكل شرعي بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يحدد مبادئ المساواة بين الشعوب وحقهم في تحديد الذات بحيث تنعكس إرادة سكان هذه المناطق بالكامل ، لكن الولايات المتحدة تمارس معايير مزدوجة بعد أن غزت دولا أخرى للحفاظ على سيادتها.

وأضاف «نحترم إرادة السكان الذين يتطلعون إلى الاندماج في روسيا وندعم موقف الحكومة الروسية المتمثل في جعل المناطق المذكورة تابعة لروسيا» ، موضحا أن الولايات المتحدة تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة وتنتهك حقوقها القانونية من خلال إساءة استغلال مجلس الأمن الدولي للحفاظ على عالم أحادي القطب بلا منازع.

وأشار إلى أن العالم شهد الكثير من الأعمال غير القانونية من قبل الولايات المتحدة ليس فقط في القرن العشرين ، ولكن أيضا في القرن الحادي والعشرين ، موضحا أن واشنطن شنت حروبا عدوانية على دول ذات سيادة منها يوغوسلافيا السابقة وأفغانستان والعراق ، لكن مجلس الأمن لم يحاسبها ، متابعا «أن مجلس الأمن سيواجه عواقب إذا اتبع ممارسات واشنطن الاستبدادية والتعسفية وأعمال المعايير المزدوجة والمتحيزة».

ونددت كييف وقادة غربيون بالاستفتاءات ووصفوها بأنها «صورية» ، وحثت واشنطن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على عدم الاعتراف بأي تغيير في وضع أوكرانيا ، وطالبت روسيا بسحب قواتها من المناطق التي استولت عليها بالقوة ولا يزال القتال محتدما فيها.

البيت الأبيض: لدينا مخاوف من الاتفاق النووي مع طهران رغم أننا نرى أنه الوسيلة الأفضل

بايدن يتوعد بعقوبات تطال المسؤولين عن العنف ضد المحتجين في إيران

الأمن الإيراني يطلق الغاز المسيل للدموع لتفريق الاحتجاجات بطهران

«وكالات»: قال الرئيس الأمريكي جو بايدن أمس الأول الإثنين إن واشنطن، ستفرض هذا الأسبوع عقوبات على المسؤولين عن العنف ضد المتظاهرين السلميين في إيران.

وأكد بايدن أن الولايات المتحدة تعمل على تسهيل وصول المحتجين في إيران لخدمة الإنترنت. كما أعرب الرئيس الأميركي عن قلقه بشأن التقارير الواردة حول قمع الأمن الإيراني للمتظاهرين السلميين.

وفي وقت سابق، أبدى البيت الأبيض»قلقه» حيال قمع الاحتجاجات المستمرة في إيران منذ منتصف سبتمبر الماضي بعد وفاة الشابة مهسا أميني.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جين بيير إن البيت الأبيض يندد بقمع قوات الأمن الإيرانية للمحتجين السلميين.

وأضافت في تصريحات للصحفيين الذين يسافرون مع الرئيس جو بايدن إلى بويرتوريكو «نحن قلقون ومنزعجون من التقارير عن رد السلطات الأمنية على الاحتجاجات السلمية لطلبة الجامعة بالعنف والاعتقالات الجماعية».

وأضافت أن الطلبة «يحق لهم الرد على طريقة تعامل الحكومة مع النساء والفتيات والحملة الأمنية العنيفة المتواصلة ضد التظاهرات السلمية».

في سياق آخر قالت جين بيير إن لدى واشنطن «مخاوف» من الاتفاق النووي مع إيران رغم «أنه الوسيلة الأفضل» لحل الملف النووي الإيراني.

تأتي هذه التصريحات بينما اتفقت واشنطن وطهران على تبادل أربعة سجناء لدى كل منهما، وفق ما أفادت الاثنين وكالة أنباء إيرانية، بعد يومين من سماح طهران لأميركي-إيراني بمغادرة البلاد.

وأوردت وكالة «نور نيوز» أنه «تم التفاهم على تبادل أربعة سجناء في إيران مع أربعة سجناء في الولايات المتحدة»، من دون تفاصيل إضافية.

ويأتي ذلك بعد يومين من الإعلان عن سماح إيران لباقر نمازي بمغادرة البلاد بعدما أطلقت سراحه عام 2020، والإفراج عن ابنه سياماك المسجون.

وكان نمازي الأب اعتقل في فبراير 2016 حين توجّه إلى إيران سعياً إلى الإفراج عن نجله، رجل الأعمال الذي أوقِف في أكتوبر 2015. وحكم عليهما في 2016 بالسجن عشرة أعوام للتجسس. ولقيت خطوة الإفراج ترحيباً أميركيا.

وكانت وكالة «إرنا» الرسمية أفادت الأحد أن طهران تتوقع بعد الخطوة بحق الثنائي نمازي، تحرير أرصدة مالية لصالحها تقدّر بزهاء سبعة مليارات دولار، مجمّدة في كوريا الجنوبية بفعل العقوبات الأميركية على إيران.

ونفت الخارجية الأمريكية وجود أي ارتباط بين المسألتين. وقال متحدث باسمها إن «باقر نمازي احتجز ظلماً في إيران ثم لم يُسمح له بمغادرة البلاد بعد أن قضى عقوبته رغم مطالبته المتكررة برعاية طبية عاجلة»، مضيفاً «نعلم أن رفع الحظر عن سفره والإفراج عن ابنه مرتبطان بمتطلبات (وضعه) الطبي». إلا أن «نور نيوز» أكدت أن تحرير الأرصدة سيكون ضمن صفقة تبادل.

كوريا الجنوبية تتوعد بـ« رد حازم» على جارتها الشمالية

بيونغ يانغ تطلق صاروخا حلّق فوق اليابان وسقط في المحيط الهادئ

الصاروخ الكوري الشمالي حلق فوق اليابان

«وكالات»: تعهّد رئيس كوريا الجنوبية يون سوك-يول أمس الثلاثاء بـ»ردّ حازم» على إطلاق كوريا الشمالية صاروخاً باليستياً متوسط المدى حلّق فوق اليابان قبل أن يسقط في المحيط الهادئ.

وفي وقت سابق، أعلن رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، أن بلاده «تدين بشدة» إطلاق كوريا الشمالية صاروخاً باليستياً حلق على الأرجح فوق أراضيها الشمالية قبل أن يسقط في المحيط الهادئ.

وقال كيشيدا للصحافيين إن «صاروخاً باليستياً عَبَر على الأرجح فوق بلدنا قبل أن يسقط في المحيط الهادئ. إنه عمل عنف يأتي عقب عمليات إطلاق متكرّرة وحديثة لصواريخ باليستية. نحن ندين بشدة هذا الأمر».

وأصدرت السلطات اليابانية تحذيراً إلى سكان منطقتين تقعان في شمال الأرخبيل، مناشدة إياهم الاحتماء بعد إطلاق بيونغ يانغ الصاروخ.

وكان الجيش الكوري الجنوبي أعلن أن كوريا الشمالية أطلقت صاروخاً باليستياً غير محدّد، في حلقة جديدة من مسلسل التجارب التي تجريها بيونغ يانغ في وقت تكثّف فيه سيول مناوراتها العسكرية المشتركة مع واشنطن.

وقالت رئاسة الأركان في سيول إن «كوريا الشمالية أطلقت صاروخاً باليستياً غير محدّد باتّجاه الشرق»، من دون مزيد من التفاصيل.

بدورهم، أكد خفر السواحل اليابانية التجربة الصاروخية الكورية الشمالية، ودَعوا السفن إلى توخّي اليقظة.

وبيونغ يانغ التي تمتلك السلاح النووي أجرت هذه السنة سلسلة تجارب غير مسبوقة من حيث الوتيرة. وبلغت هذه التجارب ذروتها الأسبوع الماضي حين أطلق الجيش الكوري الشمالي أربعة صواريخ باليستية قصيرة المدى.

وأجرت سيول وطوكيو وواشنطن في 30 سبتمبر تدريبات ثلاثية ضد غواصات، في سابقة من نوعها منذ خمس سنوات. وأتت هذه التدريبات بعيد أيام من مناورات واسعة النطاق أجرتها القوات البحرية الأميركية والكورية الجنوبية قبالة شبه الجزيرة.

وفي 29 سبتمبر الفائت أجرت نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس زيارة إلى سيول تفقدت خلالها المنطقة المنزوعة السلاح بين الكوريتين، في رحلة هدفت إلى التأكيد على التزام الولايات المتّحدة «الثابت» الدفاع عن كوريا الجنوبية في مواجهة الشمال.

وكثفت بيونغ يانغ برامج أسلحتها المحظورة في ظل تعثر المفاوضات مع الولايات المتحدة، فأجرت عددا قياسيا من التجارب العسكرية هذه السنة وأقرّت قانوناً جديداً يجيز لها تنفيذ ضربات نووية وقائية بما في ذلك ردّاً على هجمات بأسلحة تقليدية، في خطوة جعلت من قوتها النووية أمراً «لا رجعة فيه».

ترامب يقاضي «سي إن إن».. ويطلب نصف مليار دولار

«وكالات»: رفع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب دعوى قضائية ضد شبكة «سي.إن.إن» بتهمة التشهير،أمس الأول الاثنين، وطالب بتعويضات بقيمة 475 مليون دولار مدعيا أن الشبكة شنت «حملة قذف وتشهير» ضده.

وادعى ترامب في دعواه المرفوعة أمام المحكمة الجزئية الأميركية في فورت لودرديل بولاية فلوريدا، أن الشبكة استخدمت نفوذها كمؤسسة إخبارية رائدة لهزيمته سياسيا.

وامتنعت «سي إن إن» عن التعليق على القضية.

ويزعم ترامب في الدعوى أن الشبكة استخدمت أوصافا سيئة للتشهير به مثل «عنصري» و»تابع لروسيا» و»متمرد» و»هتلر».

تأتي الدعوى في الوقت الذي يواجه فيه الرئيس السابق تحقيقا جنائيا من قبل وزارة العدل بتهمة الاحتفاظ بسجلات حكومية في منزله بمار الاغو في فلوريدا بعد تركه منصبه في يناير 2021.